يقطع النظر عنها لا تختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل اذ كل منهما
يكون مسندا قوله اعتمادا على التوفيق اى التعليم اعترضه المرادى
بان الاعتماد على التوفيق لا يحسن فى مقام التعريف ورده زكريا
بان الاعتماد عليه فى مثل ذلك لا يوثر قوله ولا حاجة الى
هذا التكلف مثله جعل اللام فى الاسم بمعنى الى متعلقة بمسند
للاحتياج مع ذلك الى تقدير صلة التمييز وقول البعض الحذف
فى الكلام على هذا غير صحيح الا ان يريد نفى حذف متعلق مسند
فقط قوله ولا يسند الا الى الاسم اى على الصحيح وقيل يجوز
الاسناد الى الجملة مطلقا وقيل يجوز بشرط كون المسند قلبيا
واقترانه بمعلق نحو ظهر لى اقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه وهو على الاول مؤول
بان فى بدا ضميرا يعود على البدا المفهوم من الفعل وليسجننه
معمول لقول محذوف اى قالوا ليسجننه وقيل بشرط ذلك
وكون المعلق استفهاما ويأتى بسطه فى باب الفاعل قوله
تسمع بالمعيدى تصغير معدى منسوب الى معد بن عدنان
وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء
التصغير وهو مثل للرجل الذى له صيت فى الناس لكنه محتقر
المنظر قوله فحذفت ان اى ورفع الفعل قال الشمنى وحذف
ان مع رفع الفعل ليس قياسيا على المختار اهـ وجزم الروداني
بانه قياسى واما رواية نصبه فعلى اضمارها لان المضمر
فى قوة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على اضمارها
فى مثل ذلك شاذ كما ستعرفه فى باب اعراب الفعل قوله
واما قولهم فى هذا وارد على قوله ولا يسند الا الى الاسم قوله

زعموا

٩٤

زعموا مطية الكذب اى مطية الحاكى قول غيره الى نسبة الكذب
الى القول الذى يحكيه على ما قاله شيخنا ويحتمل ان المراد مطية
الكاذب الى حكاية القول الكذب الذى يحكيه اى كالمطية فى التوصل
الى المقصود ويورى مظنه بالفاظ المسالة والنون قوله اسم
للفظ اى علم شخصى للفظ الواقع فى غير هذا التركيب من التراكيب
المستعمل فيها اللفظ فى معناه كما فى سرت من البصرة وضرب زيد
كما مر مفصلا قوله تمييز اى تمييز لانه الثابت للاسم لا التمييز
الذى هو فعل الفاعل فهو من اطلاق المصدر على الحاصل به قوله
تمييز مبتدا والجملة نعت صفة له هذا احد الاوجه فى اعراب
البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه
كائن للاسم ومنها ان يكون الخبر الجملة وللاسم متعلق بتمييز
وللجر متعلق بحصل ومنها ان يكون الخبر بالجر والجملة صفة
لتمييز وللاسم متعلق بحصل واوصلها ارباب الحواشى الى سبعين
وجها او اكثر وفى كثير منها نظر يعلم بالتامل فيما كتبوه قوله
الممنوع صفة لمعمول الصفة فنائب فاعله ضمير عائد عليه
لا على قوله الموصوف وان اوهمه كلام البعض على حذف مضاف
اى للممنوع تقديمه لان الصفة متاخرة فى الرتبة عن الموصوف
فكيف يتقدم ما هو فرعها عليه ويحتمل ان الممنوع صفة للموصوف
فنائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات
وجار ومجرور اى الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفى هذا
تكلف كثير وفى الذى قبله الفصل بين المنعوت والنعت باجنبى
واحسن منهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف اى
التقديم الممنوع قوله مخبر عنه فى المعنى فزيد فى مررت بزيد

Copyright @ King Saud University